



بسم الله الرحمن الرحيم

١٥٩٥	رقم التبليغ:
٢٠٢١ / ٨٠ / ٨٣	بتاريخ:
١٢٣١/٣/٨٦	المألف وقム:



جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسم الفتوى والشروع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

السيد الأستاذ الدكتور/ وزير التربية والتعليم والتعليم الفني

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٥٣٤٥) المؤرخ ٢٠٢١/٤/٦، بشأن طلب الإفادة بالرأي القانوني بخصوص تحديد التاريخ المعتد به لاستحقاق المزايا المالية المرتبطة على الترقية لوظائف المعلمين، هل يكون من تاريخ قرار وزير التربية والتعليم أم من تاريخ قرار المحافظ المختص.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسم الفتوى والشروع بجلستها العقدودة في ١٣ من أكتوبر عام ٢٠٢١م، الموافق ٦ من ربى الأول عام ١٤٤٣هـ، فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن تكوح الجهة طالبة الرأي عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبتة من بيانات ومستندات لازمة لإبداء الرأي في الموضوع رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما يتبئ عن عدمها عن طلب الرأي، مما يتعين معه حفظ الموضوع.

وتزتبياً على ما نقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة طلبت بموجب كتابها رقم (٦٩٤) المؤرخ ٢٠٢١/٤/٢٥، من وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، موافاتها ببعض البيانات والمستندات الازمة لإبداء الرأي في الموضوع الماثل، ومن بينها: ١- حالة واقعية للموضوع محل طلب الرأي مرفقاً بها بيان حالة وظيفية للمعروضة حاليه وقرار الترقية الصادر له. ٢- صورة ضوئية من مذكرة مديرتي التربية والتعليم بمحافظتي البحيرة والغربيه الواردين إلى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بشأن طلب إبداء الرأي في الموضوع الماثل. إلا أن الوزارة نكلت عن موافاة إدارة الفتوى المختصة بالمستندات المشار إليها، مما حدا بإدارة الفتوى المختصة إلى إعادة مخاطبتها بموجب الكتاب رقم (٧٧٩) المؤرخ ٢٠٢١/٥/٨، لموافاتها بالمستندات سالفة البيان،



جامعة الدولة
مركز المعلومات والاتصالات
لتشريع الفتوى والشروع



تابع الفتوى ملف رقم: ١٢٣١/٣/٨٦

(٢)

وتضمن هذا الكتاب أن عدم موافاتها بذلك المستندات يُعد عدولاً عن طلب عرض الموضوع، إلا أن الوزارة وعلى الرغم من ذلك، نكلت عن موافقها بالمستندات المطلوبة؛ الأمر الذي يتبع عن عدولها عن طلب الرأي المأثر، مما يتبع معه حفظ الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى: حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريجاً في: ٢٠٢١/١٢/٢٤

رئيس

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/ أسامه كمال

أسامه حمود عبد العزيز حرم

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

